

انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان

في محافظة درعا

آراء عينة من المدرسين في المرحلة الثانوية

د . صابر جيدوري

كلية التربية - جامعة دمشق

الملخص

هدفت الدراسة إلى استطلاع آراء عينة من المدرسين في المرحلة الثانوية نحو انتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا وريفها، تبعاً لمتغيرات الجنس والاختصاص ومكان الإقامة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة التدايعات التربوية التي عكستها انتهاكات حقوق الإنسان على أطراف العملية التربوية والتعليمية، وخاصة المدرسين والطلبة بوصفهم حجر الزاوية في النظام التعليمي. ومن أجل ذلك صمم الباحث استبانة تكونت من (24) فقرة وزعت على خمسة أبعاد بعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها. وقد تكون المجتمع الأصلي للدراسة من جميع مدرسي ومدرسات محافظة درعا البالغ عددهم (4800) اختير منهم عينة ميدانية مكونة من (700) مدرساً ومدرسة يشكلون نحو 15% من مجتمع الدراسة الأصلي. وبعد تطبيق أداة الدراسة على أفراد العينة وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة، أظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في محافظة درعا وريفها تم ارتكابها من قبل النظام السياسي في سوريا، والمتمثلة في انتهاك حق الحياة والحق القانوني وحق ممارسة الحياة الدينية وحق حرية الرأي والتعبير. كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المدرسين والمدرسات نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان السابقة الذكر في محافظة درعا تبعاً لمتغيرات الجنس والاختصاص ومحل الإقامة.

مقدمة

أصبح مفهوم حقوق الإنسان يدل في الخطاب الفلسفي والسياسي والاجتماعي المعاصر على منظومة متكاملة من الحقوق الأساسية مثل: المساواة والحماية والأمن وما يترتب عليها من حقوق فرعية، سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية.. وإن هذه المنظومة قد تشكلت عبر مخاض سوسيو- تاريخي يمتد وراءاً إلى مستهل القرن الثالث عشر الميلادي، ليرفده لاحقاً ما عرفه هذا السياق الغربي من ثورات سياسية واجتماعية حاسمة، وذلك بكل ما مهد لها ورافقها وتولد عنها من تحولات عميقة في أنساق القيم، ونماذج السلوك، ورؤى للإنسان والعالم، ونظم للفكر

الفلسفي والسياسي والاجتماعي، شكل الفكر التنويري خلفيتها المرجعية الأساسية، وإطارها الإرشادي التاريخي الموجه." وقد كانت التوجهات الكبرى لفلسفة التاريخ والفلسفة السياسية تحديداً، وما تطارحته من مفاهيم وقضايا تتعلق بالإنسان أو المواطن أو الوطن أو المواطنة.. وما ينبغي أن يربط بين الدولة والمواطن من حقوق وواجبات وأنماط تعاقد وتبادل.. من المكونات المحورية للفكر الذي ساد عصر التنوير. لذا لم يكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته وأعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948 سوى تنويج للمسار الفكري والتاريخي والحضاري " (ماتون، 1995: 16).

من جهة أخرى نجد عند استحضارنا لمختلف حقوق الإنسان الواردة في المواثيق والمعاهدات والإعلانات الدولية، أنها تقوم على مفهومات محورية أساسية تعود جميعها إلى مبادئ مشتركة مثل: الذات والأنا والعقل.. ذلك أن الاعتراف بذات الكائن البشري واحترامه والتعامل معه ككائن عاقل مفكر حر.. يدعو إلى المحافظة على الإنسان وكرامته، والاعتراف بحقه في الحياة وفي التفكير وفي الحرية وفي غير ذلك من الحقوق، مع الإشارة أن هذا النمط الثقافي يجد مصدره في كل خطاب تنويري إنساني، وخاصة القول الفلسفي الذي أسس لثقافة حقوق الإنسان وأبرز مبادئها وغاياتها، وحدد لها مجموعة من المقومات نذكر منها: (سيبلا، 1997: 27-32)

- الانتقال بحقوق الإنسان من مفهوم الحق الطبيعي إلى مفهوم الحق المدني القائم على علاقة تعاقدية وعقلانية بين المواطن وبين السلطة القائمة في مجتمع معين.

- إلغاء مجمل الاختلافات والتمييزات الجنسية أو الأثنية أو الدينية أو الثقافية.. وذلك عبر إقرار حق المساواة العادلة والشاملة بين مختلف مواطني العالم جميعاً.

- استهداف هذه الحقوق لغاية كبرى هي صيانة كرامة الإنسان (أي إنسان) بما يحقق له حاجاته وإنسانيته وأمنه واستقراره وطيب عيشه، لا ضمن دولة حامية وراعية لحقوقه فحسب، ولكن في إطار نظام عالمي أكثر إنسانية وديمقراطية وتكافئية بين البشر والدول والشعوب والحضارات.

ضمن هذه المقومات السوسيو- حضارية التي تركز عليها شرعية حقوق الإنسان تبرز أهمية هذه الدراسة ومسوغاتها، فهي دراسة ميدانية تستطلع آراء عينة من مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية في محافظة درعا، من أجل معرفة حجم انتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان، وخاصة ما يتصل منها بالحق القانوني وحق الحياة، وحق ممارسة الحياة الدينية، وحق حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى معرفة التداخيات التربوية التي خلفتها تلك الانتهاكات على العملية التربوية والتعليمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

رغم الحصار الإعلامي المعلن الذي فرضه النظام السياسي في سوريا أثناء الثورة، ورغم إتباع الأجهزة الأمنية السبل المتاحة لديها كلها، لغرض منع وصول صورة حقيقية لما يجري في داخل الأراضي السورية من جرائم إلى الخارج، تتوارد الأنباء يومياً عما يجري في الداخل من قتل وقمع وتعذيب وسجن للمواطنين العزل الذين لا يمتلكون ما يدافعوا به عن أنفسهم سوى الإرادة والعزيمة الذاتية. وعلى الرغم مما يُشاهده العالم يومياً ويسمعه ويقراه في مختلف وسائل الإعلام العالمية، إلا إن هناك من لا زال يُشكك بمصداقية ما يتوارد من أخبار، وما يُشاهد من جرائم

تنتهك بحق المواطن السوري، ولأن الأمر أصبح ثم أضحى ثم أمسى هكذا، فقد قرر الباحث إجراء هذه الدراسة في محافظة درعا التي انطلقت منها شرارة الثورة السورية، ونقل نتائجها إلى المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، أياً كانت النتائج المستخلصة، وذلك عبر دراسة أخذت بعين الاعتبار كافة المعايير العلمية المعتمدة عالمياً في البحث العلمي. حيث تبلور التساؤل الرئيس للدراسة في الآتي:

- ما مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام السياسي السوري في محافظة درعا على خلفية مطالبة المتظاهرين بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟ حيث تفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1- إلى أي مدى انتهك النظام السياسي السوري حق المتظاهرين في الحياة على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟

2- إلى أي مدى انتهك النظام السياسي السوري حق المتظاهرين في ممارسة الحياة الدينية على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟

3- إلى أي مدى انتهك النظام السياسي السوري الحق القانوني للمتظاهرين على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟

4- إلى أي مدى انتهك النظام السياسي السوري حق المتظاهرين في ممارسة حرية الرأي والتعبير على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟

5- إلى أي مدى تأثرت بعض جوانب العملية التربوية بانتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا، على خلفية التظاهرات الشعبية المنادية بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟

6- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في وجهات نظر مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية بمحافظة درعا نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان تُعزى لمتغيرات الجنس والاختصاص ومكان الإقامة.

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة في الآتي:

1- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الكشف عن انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان المدنية والسياسية في محافظة درعا لتعرض لأبشع أنواع الاستبداد والقهر والطغيان.

2- تسهم هذه الدراسة في نشر انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا، وتعريف المنظمات الحقوقية بمدى مخالفة النظام لشرعية حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية .

3- توفر هذه الدراسة خلفية نظرية وعملية للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ولاسيما عندما تعمل على توثيق الانتهاكات التي ارتكبتها النظام بحق الأطفال والناس الأبرياء.

4- تكشف هذه الدراسة عن الآثار السلبية والإيجابية التي أحدثتها انتهاكات النظام السياسي السوري في جسد العملية التربوية والتعليمية.

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1- استطلاع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السياسي في سوريا بحق المتظاهرين السلميين في محافظة درعا وريفها .

2- معرفة الاختلاف بين آراء المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وريفها تبعاً لمتغيرات الجنس والاختصاص ومكان الإقامة.

3- معرفة التدايعات التربوية التي عكستها انتهاكات حقوق الإنسان على أطراف العملية التعليمية والتربوية، وخاصة المدرسين والطلبة بوصفهم حجر الزاوية في النظام التعليمي.

4- التوصل إلى توصيات يمكن أن تدعم ما وثقته المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان عن انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا، وتدفعها إلى العمل الجاد للحد منها.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية في محافظة درعا في العام الدراسي 2011م ، وتتحدد متغيراتها في جنس المدرس واختصاصه ومكان إقامته.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة وتشمل:

أ- متغير الجنس، وله مستويان: ذكور، إناث.

ب- متغير الاختصاص، وله مستويان: علمي، أدبي.

ت - متغير مكان الإقامة، وله مستويان: ريف، مدينة.

المتغيرات التابعة:

وتتمثل في استجابة أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة الخمسة، والمتمثلة في الحق القانوني والحق في الحياة والحق في ممارسة الحياة الدينية وحقه في الحرية والتعبير، بالإضافة إلى التدايعات التربوية التي أصابت العملية التعليمية نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان.

مفاهيم الدراسة

- حقوق الإنسان

تعددت تعريفات حقوق الإنسان بتعدد الزوايا السياسية والاجتماعية والقانونية والتربوية التي انطلق منها الباحثون في هذا الميدان، فقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها " الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي من دونها يستحيل علينا أن نحيا كبشر " (Risse,1999,14) ويُعرفها "رينيه كاسان" بأنها "فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس وفق الكرامة الإنسانية، مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لتفتح كل كائن إنساني" (وزارة حقوق الإنسان، 2002 : 19).

ولما كان من الأهمية تحديد تعريف لحقوق الإنسان تنطلق منه الدراسة، فإن الباحث يُعرف حقوق الإنسان بأنها : قيم ومبادئ متأصلة في الطبيعة الخيرة للإنسان، كالكرامة والحرية والديمقراطية والمساواة .. وهي المدخل الحقيقي للرفق بالإنسان والمجتمعات، واستمرارها يتطلب إصدار القوانين وإنشاء المؤسسات التي تسهر على حمايتها وتطبيقها من جهة، وإعداد البرامج التربوية والثقافية الكفيلة بترجمتها إلى ممارسات وسلوكيات يومية من جهة أخرى.

- انتهاكات حقوق الإنسان

المقصود بانتهاكات حقوق الإنسان في هذه الدراسة هو مخالفة النظام السوري لما جاء في الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية التي تضمن ممارسة الإنسان لكافة حقوقه، مع الإشارة إلى أن الدراسة سوف تتعرف على انتهاكات حقوق الإنسان السوري المتصلة بحقه في الحياة، وحقه في ممارسة حياته الدينية، وكذلك حقوقه القانونية، وحقه في حرية الرأي والتعبير.

الدراسات السابقة

جرت العادة في الدراسات العلمية أن يقوم الباحث باستعراض الدراسات السابقة على بحثه، وبما أنه لا توجد أية دراسة علمية تناولت موضوع انتهاكات حقوق الإنسان وتدايعاتها التربوية في سوريا، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي، باستثناء بعض التقارير التي أصدرتها المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية، فقد ارتأى الباحث أن يعرض بعض ما رصدته هذه المنظمات من انتهاكات لحقوق الإنسان السوري، وذلك على النحو الآتي:

1- تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (2011)

أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش عبر تقاريرها إلى مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام السوري على خلفية المظاهرات الشعبية المطالبة بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، وذلك عبر أجهزته الأمنية المختلفة. نذكر منها: (هيومن رايتس، انترنت، 2011)

- منع الخبز والحليب عن درعا لأكثر من عشرة أيام مما دفع ببعض الأهالي لتقبيل أحذية الضباط لعلمهم يحصلون على شيء منها.

- قتل المسعفين والأطباء وطواقم الهلال الأحمر، واعتقال الجرحى من المستشفيات أو إعدامهم، وإقبال المستشفيات و نشر القناصة على أسطحها.

- تعذيب المعتقلين حتى الموت وإجبار ذويهم على توقيع إقرارات بأن من قتلهم هو العصابات المسلحة، كما حصل في تل كلخ في أيار 2011 وذكرته منظمة العفو الدولية في تقرير لها.

- اغتصاب النساء وإجبارهن على التنقل عاريات بين الجنود والضباط، كما حصل في جسر الشغور.

- اقتحام الجامعات واعتقال الطلاب كما حصل في المدينة الجامعية بحلب وكليتي الاقتصاد والآداب بدرعا التسابعتين لجامعة دمشق.

- اختطاف الأطفال وتشويههم وتعذيبهم حتى الموت ، كما حصل مع أطفال درعا في بداية الأحداث، وكما حصل مع الطفل حمزة الخطيب والطفل ثامر الشرعي من بلدة الجيزة المجاورة لدرعا.

- إطلاق النار العشوائي دون سابق تحذير على جميع المتظاهرين، مما أوقع أعداداً هائلة من الضحايا، حصل ذلك مع الفتاة إيمان بسام علوش من مدينة الصنمين حيث قُتلت داخل منزلها نتيجة إطلاق الرصاص على المتظاهرين بشكل عشوائي.

- استخدام جميع أنواع الأسلحة في الهجوم على المدنيين الآمنين في المدن والقرى والبلدات السورية، كالدبابات والمدفعية والحوامات والأسلحة المتوسطة والخفيف، وكذلك استخدام السلاح الأبيض في قتل المتظاهرين كالسكاكين والعصي المدببة بالمسامير والهراوات وغير ذلك.

- استخدام وسائل التشويه الجسدي المرعب على نطاق واسع: فالكثير من الجثث التي سلمت لذويها كان بادياً عليها آثار تعذيب شديد: كسلخ الجلد واقتلاع العين والأعضاء التناسلية والأسنان وثقب العظام بالمقادح الآلية وحرق الجسم بالسجائر وتبئير الأطراف واجتثاث الأعضاء الداخلية كالقلب والكلى والحنجرة...

- محاصرة المدن بشكل إجرامي من خلال قطع الكهرباء والماء والغذاء ووسائل المواصلات والاتصالات، ما أدى إلى مآسي مروعة ، كعدم تمكن مرضى القصور الكلوي من الوصول إلى المستشفيات.

- اعتقال عشرات الآلاف من المواطنين ووضعهم في ظروف قاسية، كاحتجاز مئات المدنيين في باحات المدارس بدرعا لأوقات طويلة، كما وتعرض معتقلين وسجناء للإبادة كما هو حال سجن حمص المركزي الذي أحرق بنزلائه السجناء فقتلوا جميعاً.

- قيام الأجهزة الأمنية السورية منذ انطلاق الاحتجاجات على إفقار الناس من الملكيات الخاصة (كسلب الأموال والحلي والسيارات) وتخريب الملكيات العامة لاتهام المخربين بذلك.

- معاناة الجنود السوريين في هذه الأزمة، إذ كشفت منظمة هيومن رايتس ووتش في شهر تموز 2011 عن أن أفراداً من الجيش والأمن السوريين يطلقون النار فوراً على أي جندي يمتنع عن إطلاق النار على المتظاهرين العزل.

- وقد طاول العقاب الجماعي كل من يمت بصلة للمتظاهرين، إذ تنسف بيوت أقاربهم وتعتقل عائلاتهم..

2- تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (2011)

أشار تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إلى ارتكاب قوات الأمن السورية لجرائم ضد الإنسانية في قمع المدنيين الذين خرجوا في احتجاجات سلمية. وقد تم عرض التقرير في مؤتمر صحفي شارك فيه أعضاء اللجنة وهم: باولو بينيرو، رئيس اللجنة، وياكين ارتورك، وكارين أبو زيد. وفي مستهل المؤتمر أشار رئيس اللجنة باولو بينيرو إلى أن لجنة التحقيق قامت في الفترة ما بين نهاية أيلول/سبتمبر وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بإجراء لقاءات مع (223) من الضحايا والشهود على انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مضيفاً أن أعضاء اللجنة قد قدموا في تقريرهم ما وصفه بالأدلة القوية. وقال: " لقد حددنا أنماطاً من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة والأمنية السورية، من بينها الاستخدام المفرط للقوة ضد المظاهرات السلمية، واستخدام الذخيرة الحية لتفريق حشود المدنيين، واللجوء إلى القناصة لإطلاق النار بغرض القتل، وقد أشارت مصادر موثوقة إلى مقتل (256) طفلاً على يد قوات الأمن السورية حتى التاسع من نوفمبر 2011.

ومن بين الانتهاكات الأخرى التي أشار إليها رئيس لجنة التحقيق الدولية: التعذيب، والعنف الجنسي وسوء معاملة المدنيين المشتبه في تعاطفهم مع الاحتجاجات، بغض النظر عن جنسهم أو سنهم، مضيفاً أن بشاعة التعذيب الذي مارسه قوات الأمن قد أسفرت في العديد من الحالات عن الوفاة. وقال بينيرو: إن غالبية المواطنين الذين تم اعتقالهم، إما أنهم قد تعرضوا للتعذيب أو شهدوا حدوثه، ونقل رئيس اللجنة عن الشهود: " أكد العديد من الشهود والضحايا أنهم تعرضوا للتعذيب سواء اعترفوا أو لم يعترفوا، كما استخدم العنف الجنسي ضد المحتجزين من الرجال والأطفال. وفيما يتعلق بالنساء أفاد بعض الشهود بأن النساء في أماكن الاحتجاز قد تعرضن للاعتداء الجنسي. وقد استخدم الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني للإبقاء على آلاف المدنيين في السجون لفترات غير محددة من الزمن، ومن دون إتباع الإجراءات القانونية الواجبة ومن دون أي تفسير.

كما أكد رئيس اللجنة بأن هناك آلاف الذين تم اعتقالهم مؤخراً مازالوا في السجون، كما تطرق إلى الحديث عن أعداد المفقودين الذين قال إن هناك تقارير تشير إلى أنهم بالآلاف. أما النتيجة التي خلص إليها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا فهي: ارتكاب أعضاء الجيش السوري والقوى الأمنية جرائم ضد الإنسانية في قمع المدنيين الذين خرجوا في حركة احتجاجات سلمية، وتتضمن هذه الجرائم: القتل،

والتعذيب والاعتصاب وصوراً أخرى من العنف الجنسي، والسجن وغيره من صور الحرمان من الحرية التي حدثت في العديد من المواقع، ومن بينها دمشق ودرعا ودوما وحماة وحمص وادلب وعلى طول الحدود مع لبنان وتركيا والأردن، كما توصلت اللجنة أيضاً إلى أن الانتهاكات الواسعة الانتشار والممنهجة لحقوق الإنسان في سوريا ما كان يمكن أن تحدث من دون موافقة أعلى مسؤولي الدولة. جدير بالذكر أن مجلس حقوق الإنسان قد شكل تلك اللجنة في آب/اغسطس من عام 2011م، وتم تعيين أعضائها من قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان في الشهر التالي، ولم تسمح لها السلطات السورية بزيارة البلاد، على الرغم من طلباتها المتعددة منذ تشكيلها. (مركز أنباء الأمم المتحدة، انترنت، 2012)

ومما يستحق التنويه أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تبنى في 29 إبريل 2011 قراراً جديداً اقترحه الاتحاد الأوروبي لإدانة ما وصفها بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات السورية وعناصر من قوات الجيش والأمن السورية منذ اندلاع الثورة التي فجرها أطفال درعا في 17/ مارس/2011 ويدين القرار بشدة ما أطلق عليه الانتهاكات واسعة النطاق والنظامية والفادحة المستمرة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تقوم بها السلطات السورية.

الإطار النظري

فكرة حقوق الإنسان فكرة قديمة اتجه إليها حكماء العصور الماضية وحمل لواءها الفلاسفة الرواقيون منذ القرن الثالث قبل الميلاد، حين أهابوا بالإنسانية أن تُحرر نفسها مما يفرق بين الإنسان وأخيه من فروع اللغات والأديان والأوطان، ونظروا إلى الناس جميعاً وكأنهم أسرة واحدة قانونها العقل ودستورها الأخلاق. وكذلك اشتهرت الحكمة الكونفوشيوسية بتمجيد قيم العدل والإخاء والسلام بين البشر حيث قال حكيمها: لا تعامل الآخرين بما لا ترغب في التعامل به مع نفسك. كما ركزت تعاليم بوذا على قيم العدل والمساواة، ومما جاء عنها قوله: لا فرق بين جسم الأمير وجسم الفقير ولا بين روحيهما، فكل منهما أهلٌ لإدراك الحقيقة والانتفاع بها في تخليص نفسه. وقد عرفت بابل شموخ مملكتها في عهد الملك حمورابي الذي جاءت قوانينه بتشكيل الحكم وصبغه بالعدل، وإبعاد حكم الاستبداد والظلم. ومما جاء عن الحضارة الفرعونية المصرية أن الإله "راع" إله الشمس حكم مصر بقانون قال إنه جاء به من السماء أطلق عليه اسم "ماعت" وهو يقوم على العدل بين الناس وإحقاق الحقوق. (بو طالب، 2004: 42-44)

من جهة أخرى تلتقي الديانات الإبراهيمية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام على رسالة تحرير الفرد والمجتمع من العبودية، بتحريرهما من الجهل وصونهما من الظلم، وتمكينهما من مختلف الحقوق والواجبات الدنيوية وما بعدها. وكذلك فعل في العصر الحديث الفيلسوف الإنكليزي برتراند راسل في كتابه "آمال جديدة في عالم متغير" الذي أشار فيه إلى "أن بقاء الحضارة الإنسانية مرهون بإنشاء الحكومة العالمية التي عليها أن تعمل على إرساء فكرة السلم العالمي واحترام حقوق الإنسان والتوسع في فكرة المواطنة العالمية. (راسل، د. ت، 95) وقد توالى الدعوات إلى ترسيخ فكرة حقوق الإنسان من قبل الكثير من الفلاسفة والمفكرين والمنظمات الدولية، حيث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وإعلان حقوق الطفل عام 1959، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية عام 1966..

ومما يستحق التنويه أنه على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالرغم من الاهتمام المتزايد الذي أصبحت تلاقه حقوق الإنسان سواء على المستوى الدولي أو المستوى الداخلي للدول، فإن انتهاك حقوق الإنسان ما يزال قائماً في شتى بقاع العالم، ومن أخطر أنواع تلك الانتهاكات: انتهاك حق الإنسان في الحياة، وانتهاك حقه في الحرية وإخضاعه لحالات الاختفاء القسري، والانتهاكات التي تدخل في إطار أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وانتهاك حقوق الطفل في الحياة وحقوق المرأة، بالإضافة إلى انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير. وخير دليل على ذلك ما نشاهده يومياً من انتهاكات صارخة لكل هذه الحقوق، وخاصة في الدول العربية التي اجتاحتها الثورات الشبابية، رفضاً لكل أشكال الاستبداد والإكراه والقمع الذي تُمارسه الديكتاتوريات العربية المعاصرة على شعوبها.

أمام هول الانتهاكات التي تحدث في الكثير من دول العالم، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة داخلها كاليونسكو " أن نظام الحماية الدولية لم يعد كافياً لفرض احترام حقوق الإنسان، وأن المدخل الأفضل لتطبيق هذه الحقوق ليس في قمع الانتهاكات بعد حدوثها، وإنما منع حدوثها أصلاً، كما دعت الجمعية العامة إلى دعم كل الجهود الرامية إلى تأصيل مبادئ وقيم حقوق الإنسان في البنى الثقافية لكل مجتمع، وأكدت على الأدوار الكبرى التي ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني القيام بها من أجل إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في العقول والضمائر". (Janusz,1998:45) يتضح مما سبق أهمية حماية حقوق الإنسان باعتبارها مدخلاً مهماً لاحترام إنسانية الإنسان. فما هو واقع هذه الحقوق في المجتمع السوري على خلفية المظاهرات الشعبية المطالبة بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية؟

1- حق الحياة والسلامة والأمن

يستمد هذا الحق - في نظر الإسلام - أساسه ومصدره من حقيقة أن حياة الإنسان إنما هي هبة من الله عز وجل، ولذلك فإن الاعتداء على هذا الحق يجب أن يواجه بعقوبة مشددة للغاية. ومن مظاهر حماية الإسلام للحق في الحياة تحريم القتل العمد للنفس، ودون تفرقة في ذلك بين الرجل والمرأة، أو بين المسلم وغير المسلم، أو بين العاقل والمجنون، أو بين الشريف والوضيع، أو بين العالم والجاهل.. وقد ارتقى الإسلام بهذا الحق إلى الحد الذي اعتبر أن الاعتداء عليه يرقى إلى مرتبة الاعتداء على الناس كافة. ومن الآيات القرآنية الدالة على ذلك قوله تعالى: مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا (المائدة: 32) كما يُستدل على حماية الإسلام حق كل فرد في الحياة، ما ورد في خطبة الوداع حيث شدد فيها الرسول صلى الله عليه وسلم على حرمة النفس ونهى عن قتلها بقوله: ".. أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا، وأنكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم.." (عمارة، 1989: 162-167)

من جهة أخرى تنص المادة السادسة من العهد الدولي على أن لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة، ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي، أي لا يجوز حرمان الشخص من حياته بطريقة غير قانونية أو غير عادلة، ومن دون حماية هذا الحق فإن كافة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي تبدو خالية من المعنى ومعدومة الوجود. مما يتطلب من الدولة حماية هذا الحق، وذلك من خلال تجنب الحروب والنزاعات المسلحة وكافة أشكال العنف الجماعي التي ما زالت ويلاتة تؤدي بحياة الآلاف من الأبرياء، على نحو ما يحدث في البلدان العربية

التي اجتاحتها الثورات الشبابية، ومن قبلها ما حدث في كوسوفو والبوسنة وفلسطين والعراق.. (دونللي، 1998 :

(24

كذلك يندرج تحت حماية هذا الحق التزام الدولة بتقضي حالات الاختفاء القسري، وهي ظاهرة تتفشى في عدد من الأقطار العربية، ومما يهدد الحق في الحياة تسرع التجاء الشرطة وقوات الأمن في استعمال الأسلحة النارية ضد المسيرات السلمية، وعدم احترام تلك القوات للمعايير الدولية الخاصة باستعمال تلك القوات للأسلحة النارية. فالدولة وفق المادة السادسة للعهد الدولي ليست مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لقمع الأعمال الإجرامية المؤدية إلى الحرمان من الحق في الحياة، وإنما عليها أيضاً فرض التزام قوات الأمن التابعة لها بعدم قتل الأفراد تعسفاً. ومما يستحق الإشارة هنا أن المادة السابعة من العهد الدولي تؤكد على أنه لا يجوز إخضاع فرد للتعذيب أو عقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة، كما تنص المادة العاشرة على وجوب معاملة الأشخاص المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان، مع ملاحظة أن مفهوم التعذيب وفق المادة السابعة من العهد الدولي لا يقتصر على التعذيب البدني، بل يشمل كافة صورته النفسية والمعنوية. (خليل، 2012، انترنت: 6) ومن هنا فإن حماية الفرد من هذه الأعمال هو حق لا يجوز المساس به حتى في حالات الطوارئ، كما أن واجب الدولة يستلزم حماية الفرد من ارتكابها من جانب رجال الدولة في عملهم الرسمي أو خارج عملهم الرسمي أو حتى بصفتهم الشخصية، كما لا يجوز إعفاء هؤلاء من المسؤولية الشخصية بدعوى ارتكابهم لمثل هذه الأعمال تم بتكليف من سلطة عامة.

ومما يستحق الالتفات إليه إن هذا الحق قد تم انتهاكه بشكل فاضح في محافظة درعا وريفها من قبل قوات الجيش والأمن والشبيحة، فحياة الكثير من المواطنين تعرضت للموت والاختفاء القسري والاعتقال نتيجة الممارسات الاستبدادية التي مارسها النظام على المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، وقد وثقت الكثير من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية انتهاكات النظام السوري لحق المواطنين في الحياة والأمن والسلامة، فضلاً عما تعرضه وسائل التواصل الحديثة (فيس بوك و تويتر) من مقاطع فيديو توضح جرائم النظام بحق المتظاهرين السوريين، وتؤكد مخالفته اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين.

2- حق ممارسة الحياة الدينية

يُعد الإسلام من أكثر نماذج الحضارة الإنسانية تسامحاً في الدين والفكر والاجتماع، فالإسلام هو أول دين في تاريخ الإنسانية أعطى للإنسان الحق في اعتناق عقائد سماوية أخرى، غير متفقة مع العقيدة الإسلامية، وقد أقر لأصحاب هذه العقائد حرية ممارسة شعائرهم الدينية في ظل الإسلام وحكمه. وقد تعايشت في ظل الحضارة الإسلامية أقوام وشعوب وقوميات وأجناس وثقافات مختلفة على مبدأ الإخاء والمساواة، يُضاف إلى ذلك كله أن الفاتحين العرب كانوا أكثر الفاتحين تسامحاً في التاريخ الإنساني. (وظفة والراشد، 1998: 77) وقد بات واضحاً لكل مستقري للتاريخ الإسلامي أن الإسلام لا يكره أحداً على الدخول فيه واعتناقه، بدليل قوله تعالى: لَّا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَّا انفصامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (البقرة : 256)

من جهة أخرى ينصرف مضمون المادة الثانية عشرة من العهد الدولي إلى أوسع التفسيرات لحق ممارسة الحياة الدينية، من خلال حماية كافة صور الفكر والعقائد الدينية، وعدم التمييز ضد أي صورة من صورها. كما يشمل ذلك

حماية حق الفرد والجماعة في إقامة الشعائر التي تتفق ومعتقداتهم، فلا يجوز تقييد ذلك إلا بنص القانون وبشرط أن يكون التقييد لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة، وعموماً يجب أن تكون تلك القيود في أضيق الحدود. ومما يستحق التأكيد إنه إذا كانت الدولة تتخذ من دين معين ديناً رسمياً لها، فإن ذلك لا يعني المساس بالحقوق المكفولة لمن يعتقدون ديناً آخر، كما لا يجوز التمييز ضدهم في النواحي الأخرى مثل الحق في تولي المناصب العامة، أو حرمانهم من المزايا التي يتمتع بها المواطنون عامة. (خليل، 2012، انترنت: 11) وإلى ذلك ذهب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثامنة عشر أنه " لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير دياناته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة".

ولو دققنا النظر في التطبيق الحاد لما جاء في العهد الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتصل بحق الإنسان في ممارسة الحياة الدينية في محافظة درعا وريفها، سوف نجد أن هناك انتهاكاً واضحاً لهذا الحق من قبل النظام السوري، فقد بات واضحاً أن النظام يلاحق جميع النشطاء الذين يذهبون للصلاة في المساجد بحجة أنهم يحرضون المصلين على التظاهر، كما أصبح معروفاً انتهاكات نظام الاستبداد لحرمة المساجد والاعتداء عليها، فما حصل في المسجد العمري بدرعا من انتهاكات موثقة في كل وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع، وما حصل من قصف لمآذن الكثير من المساجد وشاهده كل مواطني العالم مشاهدة حسية لهو دليل واضح على انتهاك النظام السياسي السوري لهذا الحق، هذا فضلاً عن الاعتداء على رجال الدين الإسلامي الذين انحازوا إلى الثورة وهم كثيرون، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ احمد الصياصنة إمام المسجد العمري بدرعا الذي دفع ثمن وقوفه إلى جانب الثورة واحداً من أبنائه الذي رفض أن يرشد قوات الأمن والشبيحة عن مكان والده فكان مصيره القتل على أيدي عصابات النظام.

3- الحق القانوني

يعد العدل من أهم أركان الشريعة الإسلامية وفقاً لقوله تعالى: وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ (النساء: 58) وهذا يعني أنه لا جدال في أن ضمانات إقامة العدالة تشكل ركناً أساسياً لازماً لحماية حقوق الإنسان كافة. لذلك أوردت المادة الرابعة عشر من العهد الدولي المبادئ والحقوق التي تكفل ذلك، بحيث يكون لكل فرد الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام قضاء مختص ومستقل ومحايدين يتصف بالنزاهة، وينسحب ذلك على النواحي الإجرائية التي تحدد الضمانات القانونية للمتهم. كذلك لا بد من احترام مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ثبوتاً قطعياً، وهو مبدأ أساسي لحماية حقوق الإنسان، كما أنه يعني أن عبء الإثبات يقع على سلطة الاتهام، وأن الشك يفسر دائماً لصالح المتهم، وعلى السلطات العامة كفالة الامتناع عن الأحكام المسبقة على نتيجة المحاكمة.

هذا وتكفل المادة الرابعة عشر من العهد الدولي عدداً من الضمانات لكل فرد توجه إليه تهمة جنائية حدها الأدنى يشمل إبلاغه فوراً بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه، وإتاحة الوقت الكافي للمتهم لإعداد دفاعه واحترام حقه في تكليف محام للدفاع عنه، وحرية اتصاله بمحاميه وضمن سرية هذه الاتصالات، هذا فضلاً عن ضرورة إجراء المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة دون تأخير، الأمر الذي لا يعني بداية المحاكمة فحسب، بل يشمل الفترة التي تستغرقها المحاكمة حتى الحكم النهائي بالبراءة. كذلك من حق المتهم أو محاميه مواجهة شهود الإثبات، وحضور شهود النفي أمام المحكمة بنفس شروط مشاركة شهود الإثبات، ولا يجوز إجبار المتهم على أن يشهد ضد نفسه، أو دفعه

للاعتراض بالجريمة. كما أن أي إكراه في ذلك لا يجوز الاعتداد بنتائجه أمام المحاكم، كما لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق أن صدر في حقه حكماً نهائياً، أو أفرج عنه طبقاً للقانون والإجراءات القانونية المعمول بها. ولكل فرد أدين بحكم قضائي الحق في الطعن على الحكم بالإدانة وبال عقوبة أمام محكمة أعلى درجة طبقاً للقانون. (Francis,1985:220)

ومن هذا المنطلق فإن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية أو محاكم خاصة تصدر أحكاماً نهائية يحرم الفرد من إحدى الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، فالمحاكم العسكرية كما هو معروف لها اختصاص أصيل تنفرد بموجبه بالولاية في محاكمة العسكريين عن جرائم عسكرية وفق إجراءاتها الخاصة طبقاً لقوانين الأحكام العسكرية. وهذا يعني أن محاكمة المدنيين أمامها هو إجراء يسقط حق الفرد العادي في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي في ظل كافة الضمانات التي تتطلبها المادة الرابعة عشر من العهد الدولي. وتعتبر المادة المذكورة أن الأصل هو وجوب علانية المحاكمة باعتبار أن ذلك يعد أحد ضمانات المحاكمة العادلة، كذلك ينصرف مضمون المادة الرابعة عشر من العهد الدولي إلى أن أحد الأركان الأساسية لضمان أعمال الحق في المحاكمة العادلة هو استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة كأفراد، فاستقلال السلطة القضائية ككل يعني اختصاصها بالولاية القضائية كاملة أي الانفراد بمهمة الفصل في المنازعات والخصومات، فالقضاء لا يمكن أن يؤدي رسالته في تأكيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وكفالة حرية المواطنين إلا باستقلاله. (خليل، 2012: انترنت، 10)

انطلاقاً مما سبق يمكن القول: إن الحق القانوني للإنسان السوري قد تم انتهاكه مراراً وتكراراً، فعلى الرغم مما جاء في العهد الدولي من مواد تمنع انتهاك هذا الحق، غير أن الواقع الفعلي يؤكد عدم احترام النظام السوري التزاماته الدولية، فقد أهدر النظام كرامة الأفراد ومارس عليهم كل أنواع التعذيب والمعاملة القاسية، وانتزع منهم ما يريد من اعترافات بطريقة عنيفة غير إنسانية من دون أن يوفر لهم أدنى مقومات المحاكمة العادلة، أو يسمح لهم الاتصال بذويهم أو محاميهم، فضلاً عن عدم معرفة مكان الاعتقال والتهمة الموجهة للمعتقل، بل أكثر من ذلك إصاق التهم بالمعتقلين وهم من هذه التهم براء، هذا جانب من الصورة وهناك جوانب أخرى أكثر بشاعة، فما تبثه الفضائيات العربية والأجنبية عن انتهاكات الحق القانوني في سوريا يندى له جبين الإنسانية، علماً أن ما يشاهد على شاشات التلفزة العربية والأجنبية لا يساوي 2% مما يحصل داخل أقبية المخابرات والسجون المعلنة منها والسرية. وفي كل ذلك مخالفة لما نصت عليه المواد (5-8-9-10-11-12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تؤكد جميعها على ضرورة احترام الحق القانوني للإنسان (أي إنسان) وفي أي مكان من العالم.

4- حق حرية الرأي والتعبير

يحتل هذا الحق مكانة مهمة في التشريع الإسلامي، حيث شدد الإسلام على وجوب أن يكون الإنسان حراً في إبداء رأيه في التعبير عن موقفه إزاء كل ما يتصل بشؤونه وشؤون مجتمعه، وإزاء كل ما هو حق وعدل. ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي شددت على وجوب إبداء الرأي بشجاعة ومن دون خوف نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم: " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" ويتصل بذلك أيضاً ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم من أن: " الساكت عن الحق شيطان أخرس " (هدية، 1989: 36)

من جهة أخرى تُعد حرية الرأي والتعبير من مقومات النظم الديمقراطية، فالانتقاص منها هو انتقاص من الحكم الديمقراطي السليم. ومفهوم المادة التاسعة عشر من العهد الدولي ينصرف إلى أن حق الفرد في اعتناق الآراء التي يختارها دون تدخل هو حق لا يقبل أي قيد أو استثناء، كما أن حرية التعبير تشمل الحق في تلقي واستقصاء ونقل المعلومة للآخرين، وفي التعبير عن الرأي والفكر ونقله إلى غيره بأية صورة، سواء أكان ذلك شفاهة أو كتابة أو عن طريق الكلمة المطبوعة أو المسموعة، أو في صورة فنية أو بأي وسيلة أخرى يختارها الفرد. (خليل، 2012: انترنت، 11) مع التأكيد على أنه إذا كانت حرية الفرد في اعتناق الرأي الذي يختاره لا تقبل بطبيعتها أي قيد، فإن إطلاق الحق في التعبير عن الرأي لا يعني أنه لا يحمل معه واجبات ومسؤوليات معينة تسمح بفرض بعض القيود التي تتطلبها حماية مصالح الآخرين أو مصلحة الجماعة ككل، على ألا تفرغ تلك القيود الحق في التعبير من مضمونه.

ولو دققنا النظر في التطبيق الحاصل لحرية الرأي والتعبير في سوريا، فالجميع يعلم أنه بمجرد مطالبة المتظاهرين بقليل من الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية المختطفة منذ عقود، ظهر موقف النظام السوري المستبد من الحرية بجناحيها التفكير والتعبيري، حيث بدأ بقمع المتظاهرين في محافظة درعا منذ اللحظة الأولى التي أعلنوا فيها رفضهم لكل أشكال الظلم والقهر والطغيان، بل وصل الأمر إلى اعتقال الأطفال الذين كتبوا على جدران مدرستهم بعض العبارات التي تنادي بالحرية وإسقاط النظام، لا أريد الاستطرد كثيراً في الحديث عن سياسة الاستبداد اتجاه الحرية، ولكن يكفي أن أشير إلى حالة الفنان إبراهيم قاشوش الذي تم قتله بعد انتزاع حنجرته لأنه غنى: (يلا أرحل يا بشار) وكذلك حالة الفنان علي فرزات رسام الكاريكاتير العالمي الذي كُسرَت أصابع يده لأنها أبدعت رسماً كاريكاتيرياً يسخر من نظام الاستبداد.. هذا هو حال حرية الرأي والتعبير في ظل سياسة القمع والترهيب في سوريا، والمخالفة لكل ما جاء في العهود والمواثيق والإعلانات الدولية والشرائع السماوية بهذا الشأن.

5- التدايعات التربوية

المقصود بالتدايعات التربوية في هذه الدراسة التأثيرات السلبية والإيجابية التي أصابت العملية التربوية والتعليمية في محافظة درعا وريفها، سواء أكان ذلك على صعيد المدرسين والمدرسات أو على صعيد الطلبة. فمن التأثيرات أو التدايعات التربوية السلبية التي أحدثتها انتهاكات حقوق الإنسان انخفاض التحصيل الدراسي للطلبة، ومن تأثيراتها الإيجابية أنها كشفت زيف النظام وحجم الاستبداد الذي يخترنه اتجاه الشعب.

ومن الجدير بالذكر أن ما تشهده محافظة درعا والمحافظات الأخرى من انتهاكات لحقوق الإنسان، أحدث تصدعاً كبيراً في منظومة القيم التربوية والتعليمية، فبدل أن يقوم النظام بوضع الخطط التي تسهم في اكتساب الطلبة الثقة بالنفس والقدرة على التغيير، وتجعلهم شركاء فاعلين ومنفعلين في بناء مجتمعهم، نجد أن اتجاهات التلاميذ بدأت تأخذ منحى آخر يُمكن وصفه بالسلبى تجاه السلطة الحاكمة نتيجة الممارسات القمعية التي وقعت على هؤلاء الطلبة وذويهم الذين خرجوا يهتفون للحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، كما أن الأجواء العنيفة التي أحدثتها السلطة في عموم الجغرافيا السورية أثرت وبشكل كبير على التحصيل الدراسي للطلبة، فمن المعلوم على الصعيد التربوي أن التحصيل الدراسي للطلبة يتأثر سلباً بمجموعة من العوامل لعل أهمها العامل النفسي والاجتماعي والاقتصادي، فالحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الطلبة في محافظة درعا وريفها نتيجة حصار القرى وانتشار

الحواجز العسكرية، والممارسات اللاإنسانية لقوات الأمن والشبيحة اتجاه المواطنين، كان لها آثاراً كارثية على العملية التربوية والتعليمية.

من جهة أخرى نجد أن المعلم الذي يُعد حجر أساس في إطار التربية والتعليم واجه هو الآخر الكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، نتيجة الأجواء المرعبة التي فرضها نظام الاستبداد على الكثير من المعلمين في محافظة درعا، حيث أصبح الجميع يتساءل: كيف يؤدي المعلم عمله التعليمي والتربوي وهو يعلم أن معلماً زميله في بلدة المسيفة قد تم سلخ جلده كاملاً؟ ثم كيف يُخلص المعلم لعمله وهو يتوقع أن يُعتقل أو يُقتل في أية لحظة، لأن شقيقه خرج في مظاهرة، أو قريبه مطلوب لسلطة الاستبداد؟ هكذا هو الواقع في عموم محافظة درعا، فكيف نستطيع أن نطلب من المعلم - والحال هكذا - بناء المتعلم للقرن الواحد والعشرين؟ قرن العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان.. إن التدايعات التربوية التي أحدثتها سلطة القهر والاستبداد في جسد التربية السورية كثيرة ومتعددة، لا تتوقف على انخفاض التحصيل الدراسي للطلبة، أو الحالة النفسية التي حدثت لهم ولمعلميهم، ولا في مشكلة عدم انضمامهم في المدرسة، بل أن هناك أموراً تتصل بتوظيف النظام للعملية التربوية والتعليمية من أجل إعادة إنتاج الاستبداد والقهر والحرمان، وأن هناك خطأً واستراتيجيات تربوية لإعادة تشكيل وعي الطلبة بما ينسجم مع سلطة الاستبداد، بعبارة أخرى، هناك سياسة معدة لاختطاف التعليم المختطف أصلاً واستخدامه أداة لقمع كل من يُجاهر برأي أو يحمل فكرة عدائية ضد النظام..

الإطار الميداني

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية في تحصيل المعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أغراضها على المنهج الوصفي، حيث تم استطلاع آراء عينة من أفراد مجتمع الدراسة بهدف وصف وتحليل انتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان وتدايعاتها التربوية في محافظة درعا وريفها، كما استدعى المنهج المستخدم أن تكون الدراسة في قسمين: تناول الباحث في القسم الأول مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومفاهيمها، والدراسات السابقة عليها والأدب المتصل بها، بينما خصص القسم الثاني لإجراءات الدراسة الميدانية بما تتضمنه من توضيحات لمجتمع الدراسة وعينتها وأداتها، وصولاً إلى مناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها، وانتهاءً بوضع مقترحات يمكن أن تسهم في مواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان السوري.

مجتمع الدراسة وعينتها

بلغ عدد أفراد المجتمع الأصلي (4800) مدرساً ومدرسة في المرحلة الثانوية العامة في مدارس محافظة درعا وريفها، في العام الدراسي 2011م*، تم تطبيق الاستبانة على عينة ميدانية بلغ حجمها (700) مدرساً ومدرسة مثلت حوالي (15%) من المجتمع الكلي للدراسة، ومن عدة مناطق في محافظة درعا غطت في مجموعها جغرافية المحافظة وريفها. وقد استعان الباحث بزملاء له في تطبيق الأداة في بعض المناطق من المحافظة نظراً للوضع الأمني الصعب، والحواجز العسكرية المنتشرة بين قرى المحافظة، مع ملاحظة أن الاستبانة وزعت وطبقت في صيف

عام 2011م بشكل سري، حرصاً من الباحث على سلامة أفراد العينة وأمنهم الشخصي. والجدول الآتي يبيّن توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول رقم (1)

توزّع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة بالنسبة المئوية

متغيرات الدراسة	فئات العينة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	425	60
	إناث	275	40
	المجموع	700	%100
الاختصاص	علمي	344	49
	أدبي	356	51
	المجموع	700	%100
مكان الإقامة	مدينة	285	40
	ريف	415	60
	المجموع	700	%100

جدول رقم (2)

المنطقة	مدينة درعا	داعل	نوى	الصنمين	جاسم	انخل	الحارة	الحراك	طفس	المجموع
ذكور	165	31	47	48	40	30	14	30	20	425
أناث	120	39	17	32	16	21	2	19	9	275
المجموع	285	70	64	80	56	51	16	49	29	700

توزّع أفراد العينة حسب المناطق الجغرافية في مدارس محافظة درعا

أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانته لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان وتداعياتها التربوية من وجهة نظر المدرسين والمدرسات في محافظة درعا وريفها، وقد تكونت الأداة من (38) عبارة موزعة على خمسة محاور حدّد لها مقياس خماسي متدرج على نمط " ليكرت " لتحديد درجة موافقة أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات المقياس، وكانت درجات مستويات تقدير الاستجابة (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)، تمثلت رقمياً حسب الترتيب (5-4-3-2-1).

وللتأكد من صدق محتوى الأداة، ومدى توافقها مع أهداف الدراسة وشمولها لمجالاتها، عُرضت على ثلاثة عشر محكماً في اختصاصات الحقوق وأصول التربية والقياس والتقييم، وقد أبدى المحكمون ملاحظات متنوعة تمثلت بحذف بعض العبارات ودمج بعضها لتصبح عبارة واحدة، ونقل بعض العبارات من مجال إلى آخر، واقتراح بعض العبارات الجديدة. وعلى هذا الأساس فقد تكونت أداة الدراسة من (24) عبارة موزعة على المحاور الآتية: حق الحياة (5) عبارات تحمل الأرقام (1- 6- 11- 16- 20)، حق ممارسة الحياة الدينية(3) عبارات تحمل الأرقام (2- 7- 12)، الحق القانوني (5) عبارات تحمل الأرقام(3- 8- 13- 17- 22)، حق حرية الرأي والتعبير (5) عبارات تحمل الأرقام (4- 9- 14- 18- 23)، التدايعات التربوية (6) عبارات تحمل الأرقام(5- 10- 15- 19- 21- 24).

كما قام الباحث بإجراء صدق الاتساق الداخلي، فوزع الاستبانة في صورتها النهائية على عيّنة تجريبية قوامها (200) من مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية العامة في مدارس محافظة درعا وريفها، اختيرت من مجتمع الدراسة الكلي، واستبعدت من نطاق عيّنة الدراسة الأصلية، وطلب إليها الإجابة عن جميع عبارات الاستبانة، وبعد استرداد جميع الاستبانات قام الباحث بحساب معامل ترابط كل محور بالدرجة الكلية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (3)

معاملات ارتباط درجات كل محور من محاور انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتدايعاتها التربوية

الدرجة الكلية	محاور انتهاكات حقوق الإنسان
**0.904	حق الحياة .
**0.809	حق ممارسة الحياة الدينية.
**0.926	الحق القانوني.
**0.932	حق حرية الرأي والتعبير.
**0.922	التدايعات التربوية.

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01)

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة وُزعت على عينة مكونة من (200) مدرساً ومدرسة في المرحلة الثانوية العامة بمدارس محافظة درعا من خارج العينة التي طبقت عليها استبانة الدراسة، وحُسب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's-Alpha، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمقياس انتهاكات حقوق الإنسان وتدايعاتها التربوية بمحاوره الخمسة والدرجة الكلية

الدرجة الكلية	التداعيات التربوية	حق حرية الرأي والتعبير	الحق القانوني	حق ممارسة الحياة الدينية	حق الحياة	محاور انتهاكات حقوق الإنسان
0.914	0.812	0.722	0.909	0.730	0.724	ثبات ألفا

من قراءة الجدول رقم (4) يتبين أن معامل الارتباط وفقاً لطريقة الاتساق الداخلي لمحاور انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتداعياتها التربوية مرتفعة ومقبولة إحصائياً لأغراض الدراسة. كما تؤكد الباحث من ثبات أداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية، حيث قام بشرط الاستبانة إلى قسمين: ضمَّ القسم الأول العبارات الفردية، بينما ضمَّ القسم الثاني العبارات الزوجية، ومن ثم قام بإيجاد معامل الترابط وفقاً لقانوني سبيرمان (Spearman) وجوتمان (Guttman) والجدول الآتي يبيِّن ذلك.

جدول رقم (5)

معامل الثبات بالتجزئة النصفية لمقياس انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتداعياتها التربوية بمحاوره الخمسة والدرجة الكلية

الدرجة الكلية	التداعيات التربوية	حق حرية الرأي والتعبير	الحق القانوني	حق ممارسة الحياة الدينية	حق الحياة	محاور انتهاكات حقوق الإنسان
0.972	0.922	0.872	0.952	0.801	0.870	معادلة سبيرمان - براون
0.964	0.906	0.892	0.934	0.789	0.870	معادلة جوتمان

يتضح من قراءة الجدول رقم (5) أن معامل الارتباط وفقاً لطريقة التجزئة النصفية لمحاور انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتداعياتها التربوية مرتفعة ومقبولة إحصائياً لأغراض الدراسة.

المعالجة الإحصائية

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة لكل سؤال من أسئلة الدراسة المتصلة بالجانب الميداني، حيث اعتمد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية العامة عن كل محور من محاور انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتداعياتها التربوية لتكون مؤشراً على درجة الموافقة، كما اعتمد في الحكم على معرفة انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتداعياتها التربوية من وجهة نظر مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية العامة في مدارس محافظة درعا بأنه (كبير جداً) إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة ما بين (4.51 - 5)، و(كبير) إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة ما بين (3.51 - 4.50)، و(متوسط) إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة ما بين (2.51 - 3.50)، و(قليل) إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة ما بين (1.51 - 2.50)، و(قليل جداً) إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة ما بين (1 - 1.50)، كما بيّن الباحث الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة (الجنس، الاختصاص، مكان الإقامة). وفيما يلي عرضٌ لنتائج الدراسة ومناقشتها وفقاً لأسئلتها .

نتائج السؤال الأول ومناقشته

تبلور السؤال الأول من الدراسة على الشكل الآتي: إلى أي مدى انتهك النظام السوري حق المتظاهرين في الحياة على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟ للإجابة عن هذا السؤال حُسِبَت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق الحياة وفق الترتيب التنازلي، والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول رقم (6)

إجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق الحياة وفق الترتيب التنازلي

الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	العبارات	رقم العبارة
كبيرة	1	0.840	4.24	700	عدم مراعاة السلطة حق الإنسان في الحياة.	16
كبيرة	2	0.906	4.23	700	إلحاق الضرر الجسدي والنفسي بالمواطنين.	6
كبيرة	3	0.948	4.11	700	التدخل التعسفي في الحياة الخاصة للمواطن.	11
كبيرة	4	0.976	4.08	700	خرقت السلطة مبادئ السلامة الشخصية للمواطنين.	1
كبيرة	5	1.037	4.01	700	الاعتداء على المواطنين أثناء تنقلهم داخل حدود المحافظة والدولة.	20
مرتفع			20.67	700		المتوسط العام

من مراجعة الجدول رقم (6) يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور انتهاك حق الحياة كلها قد بلغ (20,67) وهو يقع في المستوى المرتفع وفق مفتاح التصحيح، وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (4,01-4,24) ، بين أدنى وأعلى متوسط حسابي. ويمكن تفسير ارتفاع المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور حق الحياة والسلامة والأمن ككل إلى معاشة المدرسين والمدرسات في محافظة درعا لأعمال القتل التي مارسها النظام على أبناء المحافظة منذ عدة شهور، فأفراد العينة جميعهم من محافظة درعا وريفها، والكثير منهم من فقد قريباً أو صديقاً أو جاراً، كما أنهم يعرفون معرفة يقينية الكثير من الأشخاص الذين تعرضوا لأضرار جسدية ونفسية نتيجة الاعتقال أو التعذيب داخل السجون وخارجها، هذا فضلاً عن معاناتهم الشخصية من جراء ما تقوم به السلطات الأمنية من أعمال تمس مبادئ السلامة الشخصية، والتدخل التعسفي في الحياة الخاصة للمواطنين.

من جهة أخرى لو عدنا إلى الجدول رقم (6) الذي يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق الحياة والسلامة والأمن وفق الترتيب التنازلي، سوف نجد أن أعلى متوسط حسابي لعبارات هذا المحور كان للعبارة رقم (16) التي نصّها: عدم مراعاة السلطة حق الإنسان في الحياة. وتفسير ذلك يعود إلى معرفة أفراد العينة للكثير من الحالات التي لم تُراعَ فيها السلطة حق الإنسان في الحياة، وأكبر دليل على ذلك حالة الطفل حمزة الخطيب وثامر الشرعي وأمجد العاسمي وإيمان علوش.. وكلهم أطفال من محافظة درعا وريفها، مع ملاحظة أن كل منظمات حقوق الإنسان العربية والعالمية قد أدانت قتلهم، فضلاً عن

وجود حالات كثيرة أخرى موثقة لدى هذه المنظمات. أما المتوسط الحسابي الأدنى فكان للعبارة رقم (20) التي نصها: الاعتداء على المواطنين أثناء تنقلهم داخل حدود المحافظة والدولة. مع الإشارة أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة جاء مرتفعاً، وتفسير ذلك يعود إلى معرفة أفراد العينة ما تُمارسه الحواجز الأمنية من أعمال بربرية بحق المواطنين أثناء تنقلهم بين قرى المحافظة، والمحافظات الأخرى، علماً أن الكثير من المواطنين كان يتحاشى التنقل بين المدن حتى لا يتعرض للاعتداء أو الاعتقال، وخاصة أن من المهام الموكلة لهذه الحواجز ليس اعتقال المطلوبين فقط، وإنما كل من تربطه علاقة قرابة بالمطلوبين أو المتهمين بالمشاركة في المظاهرات.

نتائج السؤال الثاني ومناقشته

تبلور السؤال الثاني من الدراسة على الشكل الآتي: إلى أي مدى انتهك النظام السوري حق المتظاهرين في ممارسة الحياة الدينية على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟ للإجابة عن هذا السؤال حُصبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق ممارسة الحياة الدينية وفق الترتيب التنازلي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (7)

إجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق ممارسة الحياة الدينية وفق الترتيب التنازلي

رقم العبارة	العبارات	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
2	منع المواطنين من أداء فريضة الصلاة بقوة السلاح.	700	4.14	0.472	1	كبيرة
7	اعتقال بعض خطباء المساجد في مسائل رأي.	700	4.12	0.513	2	كبيرة
12	امتناع بعض المواطنين من الذهاب إلى المسجد خوفاً من الاعتقال.	700	4.09	0.613	3	كبيرة
	المتوسط العام	700	12.35			مرتفع

من مراجعة الجدول رقم (7) يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور حق ممارسة الحياة الدينية كلها قد بلغ (12,35) وهو يقع في المستوى المرتفع وفق مفتاح التصحيح، وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات محور حق ممارسة الحياة الدينية ما بين (4,09-4,14)، بين أدنى وأعلى متوسط حسابي. ويمكن تفسير ارتفاع المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور حق ممارسة الحياة الدينية ككل إلى ما شاهده وعاشه أفراد العينة من ممارسات قمعية بحق المواطنين فيما يتصل بانتهاك هذا الحق، فجميع أبناء محافظة درعا والمحافظات الأخرى لديهم معرفة كافية لما حصل من انتهاكات لحق ممارسة الحياة الدينية، والجميع يعرف الانتهاكات التي حصلت للمواطنين داخل المسجد العمري بدرعا والبلد وغيره من مساجد المحافظة، كما شاهد العالم كله كيف تمزق المصاحف وتُقصف المآذن ويتم الاستهزاء بشعائر الصلاة، والطلب إلى الكثير من المواطنين بالسجود لصورة الرئيس، إلى غير ذلك من ممارسات غير إنسانية تؤكد جميعها انتهاك النظام السوري حق ممارسة الحياة الدينية.

من جهة أخرى لو عدنا إلى الجدول رقم (7) الذي يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات (أفراد العينة) عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق ممارسة الحياة الدينية وفق الترتيب التنازلي، سوف نجد أن أعلى متوسط حسابي لعبارة هذا المحور كان للعبارة رقم (2) التي نصها: منع المواطنين من أداء فريضة الصلاة بقوة السلاح. وتفسير ذلك يعود إلى مشاهدة ومعايشة أفراد العينة للواقع الذي فرضته قوات الأمن على المساجد والمواطنون الذين يترددون عليها، فكل من شهد الأسابيع الأولى للثورة يعرف أن المسجد العمري بدرعا البلد تم إغلاقه، كما تم منع وصول المصلين إليه بقوة السلاح بعد أن تمت محاصرته من الخارج بالدبابات، ومن الداخل بقوات الأمن والشبيحة الذين عاثوا فيه خراباً ودماراً، وقد تم توثيق ذلك من قبل الكثير من منظمات حقوق الإنسان، فضلاً عن نشر هذه الانتهاكات جميعها على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومما يستحق التنويه أن الممارسات القمعية التي عانى منها المواطنون داخل المساجد، أدت بالكثير منهم إلى الامتناع عن الذهاب إلى المساجد خوفاً من الاعتقال، فضلاً عما تعرض له الكثير من خطباء المساجد وفي مقدمتهم إمام المسجد العمري الشيخ أحمد الصياصنة الذي تم اعتقاله بعد أن قُتل ابنه وتم تهديده بقتل ابنه الآخر إن هو حث الشباب على الثورة، فضلاً عن منعه من الخطابة.. ومثل هذه الحالة توجد حالات كثيرة في محافظة درعا وريفها.

نتائج السؤال الثالث ومناقشته

تبلور السؤال الثالث من الدراسة على الشكل الآتي: إلى أي مدى انتهك النظام السوري الحقوق القانونية للمتظاهرين على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟ للإجابة عن هذا السؤال حُصبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك الحق القانوني وفق الترتيب التنازلي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

إجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك الحق القانوني وفق الترتيب التنازلي

رقم العبارة	العبارات	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	إلقاء القبض على المواطنين وحجزهم تعسفياً.	700	4.35	0.991	1	كبيرة
8	تعرض المواطنين للتعذيب على خلفية التظاهرات.	700	4.17	0.932	2	كبيرة
13	عدم توفر النزاهة والموضوعية في المحاكم التي يُحال إليها المتظاهرين.	700	4.06	1.121	3	كبيرة
17	عدم توفير محاكمة عادلة للمواطنين على خلفية التظاهرات.	700	4.03	1.105	4	كبيرة
22	إدانة بعض المواطنين قبل مثولهم أمام القضاء.	700	4.03	1.047	5	كبيرة
	المتوسط العام	700	20.64			مرتفع

من مراجعة الجدول رقم (8) يتضح أنّ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور انتهاكات الحق القانوني كلها قد بلغ (20,64) وهو يقع في المستوى المرتفع وفق مفتاح التصحيح، وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات محور الحق القانوني ما بين (4,03-4,35)، بين أدنى وأعلى متوسط حسابي. ويمكن تفسير ارتفاع المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور الحق القانوني ككل إلى معرفتهم أن كل من تم اعتقاله على خلفية المظاهرات لم تتوفر له محاكمة عادلة، بل إن الكثير من المعتقلين أدلى بمعلومات تحت الضرب والتعذيب، كما أن الكثير منهم أدينوا قبل مثولهم أمام المحاكم المختصة، وقد شاهدنا الكثير من المعتقلين يُدلون باعترافات على شاشة الفضائية السورية ويتبنون بعض الجرائم على الرغم من عدم ارتكابهم لها، حيث يتم كل ذلك من دون وجود محام وخارج إطار القضاء المدني.

من جهة أخرى لو عدنا إلى الجدول رقم (8) الذي يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك الحق القانوني وفق الترتيب التنازلي، سوف نجد أن أعلى متوسط حسابي لعبارات هذا المحور كان للعبارة رقم (3) التي نصها: إلقاء القبض على المواطنين وحجزهم تعسفاً. وتفسير ذلك يعود إلى معرفة أفراد العينة للكثير من المواطنين الذين تم اعتقالهم بطريقة تعسفية، بل إن الكثير من أفراد العينة تربطه علاقة قرابة أو صداقة أو نسب مع هؤلاء الذين تعرضوا للاعتقال بطريقة تعسفية. أما المتوسط الحسابي الأدنى فكان للعبارة رقم (22) التي نصها: إدانة بعض المواطنين قبل مثولهم أمام القضاء. وتفسير ذلك يعود إلى أن الكثير من المواطنين تمت إدانتهم قبل أن يمثلوا أمام القضاء، وما تبثه الفضائية السورية من اعترافات تم أخذها تحت الضغط والإكراه خير دليل على ذلك، ولو كانت الحقوق القانونية متوفرة في حدها الأدنى لما سُمح بانتزاع الاعترافات بهذه الطريقة غير الإنسانية.

نتائج السؤال الرابع ومناقشته

تبلور السؤال الرابع من الدراسة على الشكل الآتي: إلى أي مدى انتهك النظام السوري حق المتظاهرين في ممارسة حرية الرأي والتعبير على خلفية مطالبتهم بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام؟ للإجابة عن هذا السؤال حُصبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق حرية الرأي والتعبير وفق الترتيب التنازلي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (9)

إجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور انتهاك حق حرية الرأي والتعبير وفق الترتيب التنازلي

رقم العبارة	العبارات	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
4	منع المواطنين من التجمع للتظاهر وإبداء الرأي في المسائل المختلفة.	700	4.22	0.991	1	كبيرة
9	منع المواطنين من الجهر بأرائهم المؤيدة للتظاهرات.	700	4.14	0.932	2	كبيرة
14	قطع الاتصالات عن المواطنين لمنعهم من التواصل	700	4.12	1.121	3	كبيرة

					فكرياً واجتماعياً.
كبيرة	4	1.105	4.08	700	عدم السماح للمواطنين بتداول الأفكار الداعية للتظاهرات.
كبيرة	5	1.047	4.04	700	منع المواطنين من نشر أية صورة أو فكرة عن التظاهرات عبر الإعلام الرسمي.
مرتفع			20.06	700	المتوسط العام

من مراجعة الجدول رقم (9) يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور حق حرية الرأي والتعبير كُها قد بلغ (20,06) وهو يقع في المستوى المرتفع وفق مفتاح التصحيح، وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات محور حق حرية الرأي والتعبير ما بين (4,04-4,22)، بين أدنى وأعلى متوسط حسابي. ويمكن تفسير ارتفاع المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور حق حرية الرأي والتعبير ككل إلى ما يُمارسه النظام السوري من قمع وتنكيل لكل من يختلف معه في الرأي، حيث ظهر ذلك جلياً أثناء المظاهرات التي خرجت أصلاً من أجل المطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية، فكان الرد من قبل النظام دمويًا بامتياز، لذلك جاء المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة مرتفعاً، لأن الجميع يعرف أن من يؤيد مطالب الثورة أو ينشر أفكاراً تدعو إلى التظاهر يكون مصيره الاعتقال أو الموت، حدث ذلك للشيخ أحمد الصياصنة والناشط الحقوقي نجاتي طيارة ومشعل تمو وطل الملوحي وسهير الأتاسي.. وغيرهم الكثير ممن تم اعتقالهم أو اغتيالهم لأنهم عبروا عن رأيهم اتجاه ما يحصل من جرائم وصفت من قبل كل المنظمات العربية والعالمية بأنها جرائم ضد الإنسانية.

من جهة أخرى لو عدنا إلى الجدول رقم (9) الذي يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور حق حرية الرأي والتعبير وفق الترتيب التنازلي، سوف نجد أن أعلى متوسط حسابي لعبارات هذا المحور كان للعبارة رقم (4) التي نصها: منع المواطنين من التجمع للتظاهر وإبداء الرأي في المسائل المختلفة. وتفسير ذلك يعود إلى ما يعرفه أفراد العينة عن منع التظاهر من خلال معايشتهم اليومية لما يقوم به النظام من أعمال إجرامية في جميع قرى حوران بهدف منع المواطنين من الخروج في المظاهرات والتعبير عن آرائهم بحرية، حيث تم تقطيع أوصال المحافظة بالحواجز الأمنية المسلحة لمنع المواطنين من التواصل مع بعضهم البعض. أما المتوسط الحسابي الأدنى فكان للعبارة رقم (23) التي نصها: منع المواطنين من نشر أية صورة أو فكرة عن التظاهرات عبر الإعلام الرسمي. ومع أن متوسط هذه العبارة كان الأدنى بين عبارات المحور غير أنه جاء مرتفعاً حسب مفتاح التصحيح، وتفسير ذلك يعود إلى سيطرة النظام على كل وسائل الإعلام الرسمي، بل أكثر من ذلك أنه لم يسمح لأية وسيلة إعلامية بالعمل داخل الأراضي السورية حتى لا تنقل حقيقة ما يحصل على أرض الواقع، وكل ما كان يمتلكه المتظاهرون هو كاميرات هواتفهم المحمولة التي لم تستطع نقل أكثر من 2% من الجرائم التي ارتكبتها النظام على عموم الجغرافيا السورية.

نتائج السؤال الخامس ومناقشته

تبلور السؤال الخامس من الدراسة على الشكل الآتي : إلى أي مدى تأثرت بعض جوانب العملية التربوية بانتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام السوري في محافظة درعا على خلفية التظاهرات الشعبية المناهضة بالحرية والكرامة الإنسانية وإسقاط النظام ؟ للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور التداعيات وفق الترتيب التنازلي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

إجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور التداعيات التربوية لانتهاكات حقوق الإنسان وفق الترتيب التنازلي

رقم العبارة	العبارات	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
5	تبلور اتجاهات سلبية لدى المعلم نحو السلطة السياسية.	700	4.14	0.991	1	كبيرة
10	تأثر مستوى التحصيل الدراسي سلباً للطلبة.	700	4.12	0.932	2	كبيرة
15	انخفاض كفاية المعلم التعليمية والتربوية.	700	4.09	1.121	3	كبيرة
19	تراجع انتماء الطلبة للنظام السياسي.	700	4.08	1.105	4	كبيرة
21	سقوط فكرة الدولة المقاومة والممانعة من عقلية الطلبة.	700	4.06	1.047	5	كبيرة
24	تقدم فكرة تغيير السلطة السياسية لدى الطلبة على فكرة مقاومة العدو الإسرائيلي.	700	4.04	1.042	6	كبيرة
	المتوسط العام	700	24.53			مرتفع

من مراجعة الجدول رقم (10) يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن عبارات محور التداعيات التربوية لانتهاكات حقوق الإنسان كلها قد بلغ (24,53) وهو يقع في المستوى المرتفع وفق مفتاح التصحيح، وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (4,04-4,14)، بين أدنى وأعلى متوسط حسابي. ويمكن تفسير ارتفاع المتوسط الحسابي لاستجابات (أفراد العينة) عن عبارات محور التداعيات ككل إلى معرفة المدرسين والمدرسات أفراد العينة مدى الأضرار التي لحقت بالعملية التربوية والتعليمية، وخاصة فيما يتصل بالتحصيل الدراسي للطلبة، وانخفاض كفاية الكثير من المدرسين، والتغير الذي حصل في اتجاهات الطلبة نحو الكثير من القضايا التي كان يُروج لها النظام ومنها فكرة الممانعة والمقاومة، وبطبيعة الحال فإن الممارسات الإجرامية التي مارسها النظام في مختلف قرى درعا كان لها تأثيرات سلبية وإيجابية على العملية التربوية، فمن الناحية السلبية يمكن القول أن الكثير من الطلبة تأثروا على الصعيد الدراسي والنفسي.. أما من الناحية الإيجابية فقد تبين لهؤلاء الطلبة زيف ما كان يدعيه النظام من مقاومة وممانعة، وخاصة بعد أن اجتاحت قراهم ومارس عليهم وعلى إخوانهم كل أشكال القهر والاستبداد والطغيان.

من جهة أخرى لو عدنا إلى الجدول رقم (10) الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات محور التداعيات وفق الترتيب التنازلي، سوف نجد أن أعلى متوسط حسابي لعبارات هذا المحور كان للعبارة رقم (5) التي نصها: تبلور اتجاهات سلبية لدى المعلم نحو السلطة السياسية. وتفسير ذلك يعود إلى الظروف الصعبة التي يعاني منها المدرسين والمدرسات من جراء الممارسات القمعية التي مارسها النظام على المتظاهرين، والتي يُشكل أفراد العينة جزءاً منهم، فما أقدم عليه النظام من اعتقال وتعذيب وقتل

لبعض المدرسين يعد من الأسباب الرئيسة التي غيرت من اتجاهات المدرسين في محافظة درعا نحو السلطة السياسية، وحالة أستاذ اللغة الانكليزية في قرية المسيفرة التي تم سلخ جلده كانت دافعاً قوياً لزملائه كي يتخذوا مواقف عدائية اتجاه السلطة السياسية في سوريا.

أما المتوسط الحسابي الأدنى فكان للعبارة رقم (24) التي نصها: تقدم فكرة تغيير السلطة السياسية لدى الطلبة على فكرة مقاومة العدو الإسرائيلي. وتفسير ذلك يعود إلى معرفة أفراد العينة أن طلابهم أدركوا أن النظام في سوريا يتخذ من فكرة مقاومة العدو الإسرائيلي مدخلاً للبقاء في الحكم، وممارسة كل أشكال الاستبداد والقهر والحرمان على الشعب بحجة المقاومة واسترجاع الجولان ومقاومة المشروع الأمريكي، مع ملاحظة أن النظام لم يقاوم إسرائيل منذ أكثر من أربعة عقود، ولم يكن بمقدوره استرجاع شبراً واحداً من أرض الجولان، علماً أنه سرق واستباح كل الثروات السورية بحجة الإنفاق على السلاح الذي استخدمه مؤخراً في قتل الشعب الذي خرج يُطالب بقتل من الحرية والكرامة الإنسانية.

واستكمالاً لتحليل النتائج المتعلقة بمحاور انتهاكات حقوق الإنسان في محافظة درعا وتداعياتها التربوية من وجهة نظر المدرسين والمدرسات، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن محاور الإستبانة الخمسة والجدول الآتي يوضّح تلك النتائج.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث عن محاور الإستبانة الخمسة

العينة الكلية	المتوسط الحسابي	محاور انتهاكات حقوق الإنسان وتداعياتها التربوية
700	20.67	حق الحياة
	12.35	حق ممارسة الحياة الدينية
	20.64	الحق القانوني
	20.06	حق حرية الرأي والتعبير
	24.53	التداعيات التربوية

يتبين من الجدول رقم (11) أن محور التداعيات التربوية حصل على أعلى متوسط حسابي بلغ (24.53) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، يليه محور حق الحياة بمتوسط (20.67) ثم محور الحق القانوني بمتوسط حسابي بلغ (20.64) وجاء محور حق حرية الرأي والتعبير في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (20.06) وأخيراً محور حق ممارسة الحياة الدينية بمتوسط حسابي بلغ (12.35)، وهذا يشير إلى حرص أفراد العينة على ضرورة أن تسير العملية التربوية والتعليمية بشكل جيد حتى لا يتأثر

المستوى التعليمي للطلبة وخاصة طلبة الثانوية العامة حيث يُفترض تهيئة أحسن الظروف لهم كي يجتازوا اختباراتهم بنجاح.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس

الفرضية الأولى

للتحقق من صحة الفرضية الأولى التي نصت على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$) بين مدرسي المرحلة الثانوية فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا وريفها تُعزى لمتغير الجنس)، جرى استخدام اختبار (ت) ستودنت وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12)

الفرق بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا بحسب اختبار (ت) ستودنت

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	(ت) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس
غير دالة	0.201	698	1.280	11.604	84.78	425	الذكور
				11.580	83.27	275	الإناث

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (12) أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.280)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.201) < (0.05)، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تُعزى لمتغير الجنس، وتفسير ذلك يعود إلى أن حقوق الإنسان موضوع هذه الدراسة لا تقتصر على الذكور دون الإناث، أو المدرسين دون المدرسات، فحق الحياة مكفول للذكور كما هو مكفول للإناث، وكذلك حق ممارسة الحياة الدينية وحق حرية الرأي والتعبير وكل الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الفرضية الثانية

للتحقق من صحة الفرضية الثانية التي نصت على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$) بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تُعزى لمتغير الاختصاص)، جرى استخدام اختبار (ت) ستودنت وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (13)

الفرق بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تُعزى لمتغير الاختصاص بحسب اختبار (ت) ستودنت

الاختصاص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
علمي	344	128.57	15.044	-1.619	698	0.106	غير دالة
أدبي	356	123.19	15.779				

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (13) أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (-1.619)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.106) < (0.05)، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية الثانية التي تقول بعدم وجود فروق بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تُعزى لمتغير الاختصاص. وتفسير ذلك أن وعي المدرسين والمدرسات من ذوي الاختصاصات العلمية لا يقل عن وعي المدرسين والمدرسات من ذوي الاختصاصات الأدبية، فضلاً عن معاشرة كل منهما لهذه الانتهاكات معاشرة واقعية يومية، بل إن الكثير من انتهاكات النظام لحقوق الإنسان وقعت على المدرسين أنفسهم.

الفرضية الثالثة

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة التي نصت على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$) بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تُعزى لمتغير مكان الإقامة)، جرى استخدام اختبار (ت) ستودنت وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (14)

الفرق بين المدرسين والمدرسات فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تُعزى لمتغير الإقامة بحسب اختبار (ت) ستودنت

مكان الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
مدينة	285	124.08	12.034	-1.603	698	0.102	غير دالة
ريف	415	122.02	11.769				

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (14) أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (-1.603)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.102) < (0.05)، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية الثالثة التي تقول بعدم وجود فروق بين المدرسين والمدرسات نحو انتهاكات النظام السياسي السوري لحقوق الإنسان في محافظة درعا تعزى لمتغير مكان الإقامة. وتفسير ذلك يعود إلى أن الجرائم التي مارسها نظام الاستبداد لم تقتصر على المدينة دون الريف، فما تعرض له المواطنون في مدينة درعا من قتل واعتقال وتعذيب هو ما تعرض له أيضاً أبناء الريف، ولا أدل على ذلك ما تعرضت له قرى الصنمين والحراك وجاسم وانخل وداعل وغيرها الكثير.

توصيات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة خلص الباحث إلى التوصيات الآتية:

- ضرورة تفعيل دور المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والبحث عن أفضل السبل لوقف العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية.
- اتخاذ قرار دولي عاجل وفعال وملزم للنظام السوري يتم من خلاله دفع النظام لفك الحصار عن المدن والقرى السورية التي تحتلها القوى الأمنية والعسكرية.
- التوقف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي داخل الأراضي السورية.
- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتل وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وإحالتهم إلى قضاء نزيه وموضوعي ومقتدر تمهيداً لمحاسبتهم.
- اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة من قبل المجتمع الدولي لضمان ممارسة حق المتظاهرين في التجمع السلمي ممارسة فعلية من غير قتل أو اعتقال أو ترهيب.
- الكشف عن جميع أماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية، ووضعها تحت الإشراف القضائي المباشر، والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين، والسماح للمحاميين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز الاحتجاز.
- الكشف الفوري عن مصير المفقودين، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم في التجمعات السلمية التي انطلقت في مختلف المدن السورية.

- إلزام السلطات السورية الكف عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة, والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الأحوال المعاشية وتعميق الأزمات المجتمعية.
- تشكيل فرق بحثية للكشف عن الأضرار التي أصابت العملية التربوية والتعليمية, والعمل على معالجتها تربوياً ونفسياً واجتماعياً.

المراجع

- بو طالب، عبد الهادي (2004) إسهام المعتقدات والديانات السماوية في ترسيخ قيم حقوق الإنسان، مجلة عالم التربية، العدد (15) الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
- خليل، احمد (انترنت) الدليل العربي: الحقوق المدنية والسياسية، مسترجع من موقع: http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_2.htm تاريخ الزيارة 2012/1/7 .
- سبيلا، محمد (1997). حقوق الإنسان والديمقراطية، طنجة ، منشورات وكالة شراع ، سلسلة شراع رقم 19/ .
- دونللي، جاك (1998). حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- راسل ، برتراند (د. ت) آمال جديدة في عالم متغير، ترجمة عبد الكريم أحمد ، دار سعد للطباعة والنشر والإعلان ، القاهرة .
- عمارة، محمد(1989). الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق، سلسلة عالم المعرفة، العدد 89، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ماتون، سلفان (1995). حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، ترجمة محمد الهلالي، الرباط ، منشورات اختلاف.
- مركز أنباء الأمم المتحدة (انترنت) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مسترجع من موقع: <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=15830> تاريخ الزيارة 2012/1/3 .
- هدية، عبد الله (1989). مقاومة الطغيان بين الشريعة الإسلامية والشريعة الوضعية، القاهرة ، اتحاد المحامين العرب.

- هيومن رايتس ووتش (انترنت) انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مسترجع من موقع:
<http://www.alsharq.net.sa/2011/12/16/48503> تاريخ الزيارة 2011/11/25

- وطفة، علي، والراشد، صالح (1998). التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الكويت، مطابع دار السياسة.

- وزارة حقوق الإنسان (2002) دليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط .

International Norms Domestic ,Thomas (1999)The power of Human Rights: - Risse
change.Cambridge and New York : Cambridge University press.

,Symanides (1998) Federicd Ahior:Universal Declaration of Human - Janusz
Rights,Paris,Unesco publishing.

- Francis Wolf(1985) Human Rights and the International Labour Organisation, in
Human Rights In International Law,edited by Theodor Meron, Clarendon
press,Oxford

* تم أخذ العدد من مديرية التربية في محافظة درعا، وذلك حسب مصدر سجل العاملين في التعليم الثانوي، ومديرية
الإحصاء للعام الدراسي 2010/ 2011